والسياسية والاقتصادية، على أن لا يقطعوا بأمر حتى يستفتوا الامة في ذلك»[٣١]. وهذا الوفد، الذي ترأسه زعيم الحركة الوطنية رئيس اللجنة التنفيذية، موسى كاظم الحسيني، وصل الى لندن في آب (أغسطس) ١٩٢١، ودخل في مفاوضات طويلة مع المسؤولين البريطانيين بشأن مستقبل فلسطين، وخصوصاً الانتداب ووعد بلفور. وقد صاغ الوفد المطالب الوطنية لعرب فلسطين في مذكرة طويلة يبدو ان وضعها تم بعد مشاورات أجريت داخل البلاد بين القادة الوطنيين واخرى اجراها اعضاء الوفد فيما بينهم. يؤكد ذلك، على سبيل المثال، ما ورد بخصوصه في محضر الجلسة الثامنة من الجلسات التي عقدها اعضاء الوفد في لندن، في آب (اغسطس) ١٩٢١[٣٢]. وفي هذه المطالب، كما صاغتها مذكرة الوفد، جاء مطلب انشاء حكومة وطنية في المقدمة، في حين جاءت في آخر القائمة المطالبة بعدم فصل فلسطين «عن اخواتها المقاطعات العربية المجاورة لها»، هكذا، دون ذكر سوريا باسمها[٣٣].

ومهما يكن من أمر، فهذه المذكرة تبدأ بتأكيد صفة الوفد كممثل «لاهالي فلسطين، من مسلمين ومسيحيين»، ثم تضع أول مطالبها وهو «حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ' برلمان ' منتخب من السكان الذين قطنوا فلسطين قبل الحرب [العالمية الاولى]، من مسلمين ومسيحيين ويهود»[٣٤]. اما الحيثيات التي يستند اليها طلب كهذا، فتعدّ المذكرة من بينها «ان استعداد الشعب الفلسطيني للحكم الذاتي لا يقل عن استعداد غيره من الشعوب التي قد ساعدتها بريطانيا في الماضي، والحاضر، على الاستقلال»[٣٥]. وفي هذا القول ما يحمل على الاعتقاد بأن المطلب الذي يتوخى الوفد تحقيقه هو الحكم الذاتي وليس الاستقلال التام. ويتأكد هذا المعنى حين نلحظ ان المذكرة تخلو من أي موقف ضد الانتداب، على الرغم من ان مداولات فرض الانتداب البريطاني على فلسطين كانت، في ذلك الوقت، قطعت اشواطاً بعيدة، وكان امرها معروفاً لدى الحركة الوطنية الفلسطينية، وعلى الرغم، أيضاً، من الاحتجاجات الشعبية الكثيرة التي صدرت ضد مشروع الانتداب، والتي أشرنا الى جانب منها؛ بل ان المذكرة تخلو من مجرد ذكر اسم الانتداب؛ والشيء الوحيد الواضح في حسمه ضد السياسة البريطانية، مما اشتملت عليه المذكرة، كان مطالبتها الصريحة بالغاء وعد بلفور. وفي هذا، وحده، حتى لو لم تتوفر قرائن اخرى هي في واقع الامر موجودة، كما سنرى، يمكن للمرء أن يستنتج ان المطالبة بالحكم الذاتي وعدم التطرق الى مسألة الانتداب، مما يعد اعتدالاً من الوفد وقبولاً بدور بريطانيا في فلسطين، قد وضعت على هذا النحو خصيصى، كي تتيح للوفد ان يساوم المسؤولين البريطانيين على نحو يجعل بريطانيا تلغي وعد بلفور مقابل قبول الجانب الفلسطيني بانتدابها على فلسطين.

لتأكيد صواب استنتاج كهذا، يمكن ان تتبُّع المراسلات التي أُجريت بين رئيس الوفد موسى كاظم الحسيني وهو في لندن وعدد من اعضاء الوفد انفصلوا عنه، مؤقتاً، وتوجهوا الى جنيف ليمثلوا فلسطين في المؤتمر السوري ـ الفلسطيني الذي عقد فيها. فواحدة من هذه الرسائل وجهها الحسيني الى وفد جنيف، في العاشر من أيلول (سبتمبر) ١٩٢١، تتضمن احتجاج رئيس الوفد على موقف ممثلي فلسطين في المؤتمر السوري ـ الفلسطيني حين وافقوا على قرارات للمؤتمر ترفض انتداب بريطانيا على فلسطين، وفرنسا على سوريا، وتطلب اجلاء القوات الاجنبية عنهما. وتورد هذه الرسالة بهذا الصدد: «لا نكتمكم اننا رأينا ان خطتكم هذه كانت نتيجة حماس وطني زائد ولا تنطبق على خطتنا التي قررناها هنا، وفقاً للحالة الحاضرة ولمقررات المؤتمرات [العربية الفلسطينية]، فلا نعلم الضرورة التي أدت بكم الى ان تصرّحوا برفض الانتداب صراحة عارية . وبعد ان تصرحوا في ذلك، فسحب الجنود المحتلة نتيجة طبيعية، فما هي الضرورة التي قضت بالتصريح في هذا الامر،